وإن أنا نزلت عند رأى القارىء العزيز ، اضطر قلمى أن يخلق نهاية القصة بخيال يصبغها بصبغة شوهاء مصنوعة لا يستسيغها عقل ولا يقبلها رأى ، وأرغمت نفسى على حوادث ملفقة لا تنبض بالحياة ولا تخفق بالحركة ؛ على حين أننى أصور أناساً يعيشون بيننا وما تزال أشباحهم تتدافع على مسرح الحياة لم . يبلغوا النهاية بعد وهكذا يريد القارىء أن يدفعنى إلى أن أفكر بعقل رجل كيوسف وهبى يوم أن كان هو الممثل الأول فى مصر يوم أن كان يريح النظارة من عناء التفكير فى نهاية القصة فيقذف بأبطاله جميعاً إلى النهاية المحتومة ، فيقتل البعض ، ويلقى بالبعض فى اليم ، ويقذف بالبعض فى نار يضطرم أوارها . هذا خطر من القصة عفت على آثاره معالم القصة الحديثة التى تتطلب من الكاتب أن يشرك القارىء فى حوادث القصة ليشعر بأنه يؤلف بعض فصول الرواية .

لقد سأل الكاتب الأريب ـ فى كلمته القصيرة ـ تسعة أسئلة أثلجت جميعاً صدرى ، لأننى أيقنت بأن القارىء يشاركنى فى الخاطرة ويعاورنى الرأى ، وهذا هو مايهمنى . أما أن حادثة من الحياة تروق القارىء أولا تروقه فهذا مرجعه إلى ذوقه ورأيه وثقافته فحسب

(٣)

يدفعنى الحديث فى هذ الموضوع إلى الوراء قليلا ... الى العدد ٨٥٤ من الرسالة ، يوم أن كتب إلى الآخ عطية قنون بدمياط يقول : « قرأت ما كتبته بعنوان (زوجة نهار) فأكبرت بلاغة أسلوبك .. حتى انتهيت من القراءة إلى كلمة : (يا للقصاص) . فلم تعجبنى خاتمة كلمتك لأن القارىء يود أن تكون نهاية الخائنة أشد وأنكى من أن تطرد إلى الشارع . كيف واجهت الشارع ؟ أجرى الذئاب وراءها ؟ أم مازالت حية تتمرغ فى الأوحال ؟ .. أم ماذا صنعت وصنع ؟ إن لم يكن حقيقة فخيالاً ، لتكون عبرة وعظة »

وأعجب ما فى هذه الكلمة قول الأديب « لأن القارىء يود ... » والأديب عطية نفسه يعلم تماماً أنه لا يعنينى ما يود القارىء بقدر ما يعنينى أن أعرض صورة فنية صادقة من الحياة لا أتشبث فيها بخيال ولا أزور حادثة . ونسى الكاتب الأديب أننى أستوحى الحياة فحسب فقال « إن لم يكن حقيقة فخيالا ، لتكون عبرة وعظة » فهو أنكر أن فى الحياة النابضة عبرة وعظة ، وأنكر أيضاً ـ أن فى الشارع عقابا صارماً قاسياً هو أشد وأنكى ما تمنى به فتاة كانت تعيش ـ يوماً ما ـ فى كنف الزوج آمنة مطمئنة . لا يا سيدى الكاتب ، أنا لا أوافقك فى الرأى ، وستجدنى ـ إن شاء الله ـ على حق

كامل محمود حبيب

شركات الذهب الأسود
فى الشرق الأوسط

للاستاذ فؤاد طرزى

عندما أعلن فى شهر ديسمبر من عام ١٩٣٦ أن شركتى نفط (سانديرد) (وسكونى تاكوم) وهما من الشركات الهامة فى شركة النفط العراقية تنويان المساهمة فى شركة النفط العربية فى المملكة العربية السعودية بعد أن عقدتا صفقة ثرائية مع شركة النفط البريطانية الاردنية ، استرعت مسألة اسلوب الاشراف والسيطرة على جميع نفط الشرق الأوسط انتباه الجمهور ، اذ أن هذا الاسلوب الذى كان ينظر إليه غالبا على ضوء قوة سياسات النفط صار يقوم بصورة مباشرة على ضوء اعتبارات اقتصادية تتصل بالانتاج والتوزيع .

ولذلك يبدو لنا انه من الضرورى لتقدير مجرى التطورات المستقبلة كتلك التى سبق الاعلان عنها أن نفهم أولا كيف تمت السيطرة على نفط الشرق الأوسط ومن هى تلك الدول المشتركة فى السيطرة ؟ ثم نعرف ثانيا نوعية الضغط الاقتصادى الذى يدفع إلى إجراء تحول أساسى فى طريقة السيطرة على انتاج النفط وتوزيعه .

كان انتاج الشرق الأوسط جميعه من النفط حتى تاريخ منح المملكة العربية السعودية امتياز استخراج النفط فى أراضيها الى شركة النفط الاميركية العربية (ارامكو) عام ١٩٣٣ خاضعا لاشراف الجماعة المعروفة بشركة النفط العراقية ، ولا تزال هذه الجماعة تقوم بهذا الاشراف ـ سواء أكان ذلك مباشرة أم عن طريق الفروع ، أو بمقاولات امتياز متنوعة ، ويشمل الاشراف هذا

العراق وسورية وفلسطين وشرق الأردن وسواحل الامارات العربية ابتداء من الخليج الفارسي، ثم حول راس شبه الجزيرة الجنوبي التي تدخل عدن ضمنها . وهي مقسمة إلى أربعة أقسام متساويه تتقاسمها شركة النفط البريطانية الايرانية المحدودة وشركة «شل» الهولندية الملكية ، وشركة النفط الفرنسية وشركة نفط الشرق الأدنى وهي فرع تملكه بالتساوي شركة ستاندرد في نيوجرسي ، وشركة سكوني فا كوم . ولكل منهما حصة تعادل ٧٥و٢٣ بالمئة ، ويملك الخمسة في المئة الباقية المستر . اس . كالبنكيان عن طريق شركة خاصة تدعى شركة المساهمة والاستثمار المحدودة . وقد منحت حصة المستر كالبنكيان تقديراً لخدماته في مفاوضات الحصول على امتياز شركة النفط التركية الأصلية التي كانت تدير الامتياز سابقا قبل أن تحصل عليه شركة النفط العراقية . وشركة النفط ـ البريطانية ـ الايرانية منظمة مشتركة تشرف على الاملاك والمالح التي كانت تملكها شركات « درامي » قبل الحرب العالمية الأولى . وتمتلك الحكومة البريطانية ٥و٥٢ بالمئة من جميع ممتلكات الشركة ، ولها حق تعيين مديرين عاملين اثنين للشركة يتمتعان بسلطة اعتراض مطلقة على قرارات الأربعة عشر مديرا المنتخبين من قبل اصحاب الاسهم الباقين . ولا يتم اللجوء الى هذه السلطة في الأعمال المتعلقة باشغال الشركة التجارية ، ولكنها تستخدم فقط في المسائل المتعلقة بالسياسة العليا وبالعلاقات السياسية. وعلى كل فمن المفروض عمليا أن شركة النفط البريطانية الإيرانية تعمل وفق رغبات الحكومة البريطانية بشكل لا يتعارض والعلاقات القائمة بين شركات النفط الاميركية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية .

وتجري معظم عمليات انتاج شركة النفط البريطانية ـ الايرانيه ، ماعدا بعض النشاط الوطني الأولي في المملكة المتحدة نفسها . وتمتد هذه العمليات امتدادا محدودا في الشرق الأوسط أي في إيران والكويت ومناطق شركة النفط العراقية . وإن أسواقها تغطي نصف الكرة الشرقي ، ولذلك فانها معدودة في مصاف شركة ستاندرد في نيوجرسي وشركة سكوني فا كوم، وتعتبر من بين الشركات الكبرى التي تبيع النفط في أسواق العالم .

وشركة « شل » الهولندية الملكية هي نوع من أنواع الاندماج بين المصالح البريطانية والهولنديه من الوجهة العالمية ، إلا أنها تعتبر نفسها شركة بريطانية تخدم الاغراض الدبلوماسية والاتجاهات السياسية. وهي كشركة ستاندرد في نيوجرسي تدير صناعة النفط في قسم واسع من العالم وتسيطر بالإضافة إلى مصالحها في شركة النفط العراقية على مجموع الانتاج في الهند الشرقية الهولندية وتأتي في المرتبة الثانية بين منتجي النفط في فنزويلا بامريكا الجنوبية كما أن لها فرعا يتمثل في شركة اميركية تعد من أعظم شركات النفط في الولايات المتحدة . وشركة « شل » تفوق ، من حيث الأهمية، وكلاء النفط في رومانيا ، وهي تملك أيضا مراكز إنتاج لها أهميتها في أماكن أخرى في أوربة واميركة الجنوبية ؛ وإن مدى نشاطها في أسواق العالم واسع جداً ، فهي كشركة ستاندرد في نيوجرسي تسيطر على معظم صناعة النفط الفنية الحديثة .

أما شركة النفط الفرنسية فانها تستخدم كأداة للسياسة الوطنية الفرنسية ، مع أن الحكومة الفرنسيه لا تملك سوى ٣٥ ٪ فقط من أسهمها ، أما الأسهم الباقية فيمتلكها المستثمرون الفرنسيون وموزعوا النفط الفرنسي ، كما أن بعض شركات النفط الأجنبية التي تعمل في الاراضي الفرنسية تملك جزءاً من الاسهم ، وتشبه علاقة هذه الشركة بالحكومة الفرنسية إلى درجة ما علاقة شركة النفط البريطانية ـ الإيرانية بالحكومة البريطانية إلا أن عملياتها أقل إتساعا لأنه لم يكن لها إنتاج حتى إلى وقت قريب ماخلا حصتها في شركة النفط العراقية وبعض إنتاج لا يؤبه به في فرنسة . وقد حصلت مؤخرا على بعض الحصص في فنزويلا الشرقية ، وهي حصص يؤمل أن تصبح فيما بعد موارد قيمة من موارد الإنتاج يضاهي ماتأخذه من شركة النفط العراقية .

وفيما يتعلق بشركتي ستاندرد في نيوجرسي وسكوني فا كوم فهما شركتان متنافستان داخل حدود الأراضي الاميركية، ولكنهما شركتان متعاونتان في المناطق البعيدة . وهما ان الشركتان من أوسع المؤسسات النفطية المعروفة ، فلهما علاوة على مصالحهما المشتركة في شركة النفط العراقية ، ومساهمتها المشتركة في شركة النفط العربية الاميركية ، وملكيتهما لاتفاقية شراء النفط الخام من الشركة الإيرانية، منظمة تعرف بسكوني فا كوم ، تدير جميع عملياتها في شرق السويس إدارة مشتركة . وتقوم الشركتان باعمال الانتاج والتصفية والبيع أما جهودهما في نصف الكرة الغربي فغير متحدة

بل هي على الأغلب جهود متنافسة. وتنشط المنافسة بينها في أوروبا وافريقيا الغربية والشمالية وقد تتعدم في أماكن أخرى .

وإن شركة ستاندرد دائماً هي الشريك الغالب ، اذ أن عظمة عملياتها تتجاوز الخيال . ففي فنزويلا وحدها تنتج من النفط ما لا يقل عن ثمانية أضعاف ما ينتجه اليوم جميع المنتجين في رومانية ومع ذلك فمنتجة النفط العالية الجبارة هذه لا تزال طفلة تحبو في الشرق الأوسط ، لأن كل نشاطها محصور في حصة أقل من الثمن مساهمتها في شركة النفط العراقية وهي محدودة بعشرة آلاف برميل يوميا من الانتاج . وهذه الحصة تكون أقل من ٥ و١ المئة من مجموع الانتاج في الشرق الأوسط ومن مجموع انتاج شركة نيوجرسي في العالم.

والشركات المذكورة داخلة في شركة النفط العراقية وذلك بموجب اتفاقية داخلية عقدت في ٣١ يولية سنة ١٩٢٨ وهي الاتفاقية المعروفة باتفاقية الخط الأحمر . وهذه الوثيقة تعد بمثابة تعهد يوضح حقوق ومسؤوليات الشركاء الموقعين عليها من الناحية القانونية سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين الشركة التي تضمهم . وإن نصوص هذه الاتفاقية التي لا يعرف عنها إلا القليل ، تنص على مساهمة في النفط تبلغ ضعف المساهمة في الربح ، وتضع قاعدة مؤداها أن الشريك غير القادر على إستخراج حصته من النفط يخسرها دون عوض مقابل استخدام رأس المال خلال المدة التي لا يدر فيها ربحا. وتنص النصوص الصريحة التي تدعى — (الفقرات التقييدية) أو (انكار السلطة الذاتية) والتي سحبت بموجبها الاتفاقية المعروفة — (اتفاقية الخط الأحمر) على أن شركة النفط العراقية هي الوكيل الوحيد للشركات المؤسسة على أن لا تعمل بموجب ذلك على انفراد ، بل أنها تنوب عن الجماعة في المسائل المتعلقة بالحصول على الامتيازات واجراء عمليات الشراء وبيع النفط والتصفية المحلية . وقد وضعت هذه النصوص الشاملة لمنطقة جرى تحديدها بخط أحمر لتطبق بعد الحرب العالمية الأولى أثر سحق الامبراطورية العثمانية .

ويتضح من فحص الفقرات التقييدية لاتفاقية الجماعة المتعلقة بمنطقة الخط الأحمر أنها تقع ضمن التقييدات الاستثنائية التي تجاوزتها المحاكم البريطانية ، والتي تخلصت أحيانا من رقابة المبدأ القانوني الأميركي . وعلى كل فيما يلاحظ أن الأطراف الموقعين على الاتفاقية يؤلفون شركات النفط الأربع الكبرى بين الشركات المالية التي تسيطر على أسواق نصف القارة الشرق وعلى الأسواق الفرنسية العامة ، يتضح أن النصوص موضوعة لاجتناب المنافسات

ويطلب من الموقعين على الاتفاقية الحصول على تجهيزاتهم من المنطقة المحدودة باسعار التكاليف الحقيقية تاركة فقط ميدانا ضيقا يتحرك في التوزيع النسبي كمنطقة تصلح للمنافسة في الأسواق .

ويبدو أثر هذا النوع من انتقاء المنافسة في اتفاقية شركة النفط العراقية حين تصبح المنطقة المحدودة موردا دائما لتجهيز مناطق الاستهلاك الهامة .

وقد أبلغ الشركاء الأميركيون في شركة النفط العراقية شركاءهم في أواخر سنة ١٩٤٦ أن من رأي مجلس الادارة اعتبار اتفاقية الجماعة باكملها ملغاة، وباطلة وذلك عملا بنصوص القانون البريطاني ، وأنهم وفق القانون الأميركي وحسب السياسة المتبعة ليسوا مستعدين لاعادة تصديق الاتفاقية دون حذف النصوص التقييدية . ومن المعلوم أن الشركاء ما عدا كالبنكيان قد اتفقوا على صيغة جديدة تحدد حقوقهم ومسؤولياتهم القابلة بغير ادراج الفقرات التقييدية: وتنظر هذه القضية الآن في المحاكم البريطانية وينتظر الاعتراف بملكية المصالح في شركة النفط الأميركية — العربية بنتيجة الفصل في هذه القضية، لأن شركة ستاندرد وسكوني فاكوم لا تملكان حرية الحصول على حصة في شركة النفط الأميركية — العربية إن كانت الفقرات التقييدية لا تزال نافذة المفعول .

وقد دخلت ثلاث شركات أميركية فردية أخرى — وهي ستاندرد في كاليفورنيا وتكساس وشركة نفط الخليج — في أعمال استثمار نفط الشرق الأوسط عن طريق شركة النفط العراقية ، والشركتان الأولى والثانية ممثلتان في شركة النفط الأمريكية ، وتملكان بالاشتراك امتياز استثمار النفط في جميع البلاد العربية السعودية باستثناء الأماكن المقدسة والمنطقة الجيولوجية الجدباء في الغرب . وهاتان الشركتان تملكان أيضا ، كشركة البحرين ،